**Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)**
**ISSN: (2075-3047)**

# أ. هنري سليتر ودوره في العراق حتى العام ١٩٢٩

# A. Henry Slater and His Role in Iraq until 1929

**م.م. ساره زيدان خلف ربيع**
**M.M. Sarah Zidan Khalaf Rabee**
**مديرية تربية بغداد الكرخ الثانية**
**Baghdad Al-Karkh Second Education Directorate**
**sarahzidan920@gmail.com**

**This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License**

**المستخلص :**

يعدّ أ. هنري سليتر أحد أبرز المسؤولين البريطانيين الذين مارسوا دور سياسي ومالي مهم في العراق خلال مرحلة الانتداب البريطاني، ولا سيما في عقد العشرينيات من القرن العشرين، ارتبط اسم سليتر بالإدارة المالية والاقتصادية، إذ شغل منصب استشاري متاي مكنه من التأثير المباشر في رسم السياسات المالية للدولة العراقية الحديثة، إذ تركّز دوره على تنظيم مالية العراق بما ينسجم مع المصالح الاقتصادية البريطانية، فأسهم في إعداد الموازنات العامة، والإشراف على الإيرادات الحكومية، ولا سيما عائدات الضرائب والكمارك، كما كان له دور بارز في ترسيخ النفوذ البريطاني داخل المؤسسات المالية العراقية عن طريق تقديم المشورة للحكومة، وربط الاقتصاد العراقي بالأسواق والنظام المالي البريطاني.

**الكلمات المفتاحية :** مستشار ، وزارة المالية، الضرائب، سليتر.

**Abstract:**

Slitter was one of the most prominent British officials who played a significant political and financial role in Iraq during the British Mandate, particularly in the 1920s. His name is closely associated with financial and economic administration. As a financial advisor, he had direct influence on shaping the financial policies of the modern Iraqi state. His role focused on organizing Iraq's finances in line with British economic interests. He contributed to the preparation of public budgets and oversaw government revenues, especially tax and customs revenues. He also played a prominent role in consolidating British influence within Iraqi financial institutions by advising the government and linking the Iraqi economy to British markets and the financial system.

**Keywords:** advisor, Ministry of Finance, taxation, Slitter.

**المقدمة :**

شهد العراق في أعقاب الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧ وتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ تدخل مباشر وواسع من قبل الإدارة البريطانية في مختلف مفاصل الدولة العراقية، ولاسيما في الجوانب المالية والاقتصادية التي شكّلت الأساس الحقيقي للسلطة السياسية، وفي ضوء ذلك برز دور سليتر بوصفه أحد أبرز المستشارين الماليين البريطانيين الذين أوكلت إليهم مهمة تنظيم مالية الدولة العراقية، إلا أن دوره تجاوز الإطار الاستشاري ليصبح عنصر فاعل في المشاركة في القرار السياسي العراقي من خلال تكوينه حلقة مركزية في ربط السياسة المالية العراقية بالمصالح الاستعمارية البريطانية، وأسهم عن طريق إشرافه على الميزانية العامة، والضرائب، والقروض، في تكريس التبعية الاقتصادية وتقليص هامش الاستقلال الوطني، كما أتاح له موقعه المالي التأثير في عمل الحكومات العراقية المتعاقبة ومجلس النواب، الأمر الذي جعل منه رمزاً للهيمنة غير المباشرة التي مارستها بريطانيا على العراق خلال مدة الانتداب البريطاني على العراق، ومن هنا تكتسب دراسة الدور السياسي والمالي لسليتر أهمية خاصة لفهم طبيعة الدولة العراقية في مراحلها الأولى، وحدود سيادتها الفعلية في ظل النفوذ البريطاني الخارجي.

ومن هذه الامور واعتباراتها جاء اهتمامنا بهذا الموضوع ليكون سبب من اسباب اختيارنا له "**أ. هنري سليتر ودوره في العراق حتى العام ١٩٢٩**"، وحددت المدة التاريخية في بداية عام ١٩٢١ بسبب تأليف الحكومة العراقية المؤقتة واشتراك سليتر فيها وانتهت بعام ١٩٢٩ بانتهاء مدة خدمة سليتر عام ١٩٢٩ كمستشار مالي في الحكومة العراقية.

تالف البحث من مقدمة وثلاثة محاور اساسيين وخاتمة تطرقنا فيها الى اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث وتناول المحور الاول : السيرة الذاتية لأ. هنري سليتر، وتطرق المحور الثاني: وصول أ. هنري سليتر الى العراق ١٩١٨-١٩٢١، اما المحور الثالث جاء بعنوان: أ.هنري سليتر ودوره المالي والاقتصادي في العراق١٩٢١-١٩٢٩.

**المحور الاول : السيرة الذاتية لأ. هنري سليتر**

ولد أ.هنري سليتر (A. Henry Slater) في بريطانيا عام ١٨٦٧م، نشا وترعرع في بريطانيا، درس في المؤسسات التعليمية البريطانية التقليدية، حيث درس اللغات الشرقية، وعند دراسته تلك اللغات تأثر بالتيار الاستشراقي الذي كان سائد لدى الجامعات البريطانية، إذ انه ركّز بشكل مباشر على دراسة تاريخ الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وبعد ان واصل تعليمه وحصل على شهادة البكالوريوس، عمل سليتر في مجالات متنوعة منها الترجمة والبحث والدراسة اللغوية في العديد من المؤسسات الاكاديمية والادارية في بريطانيا، ولا سيما في المؤسسات التي كانت تابعة للحكومة البريطانية في الهند، استفادت الحكومة البريطانية به كثيرا ولاسيما في الادارة الاستعمارية وكان من ذلك بفضل خبراته اللغوية والمعرفية في فهم مجتمعات الشرق الاوسط الإسلامية[١].

اعد سليتر تقارير ودراسات تتعلق بالثقافة الإسلامية، والنصوص التاريخية، والوثائق الشرقية، وأسهم في دعم حركة جمع المخطوطات ودراستها في المؤسسات البريطانية[٢].

كان لسليتر إسهامات فكرية متنوعة منها: إسهامه في الدراسات الاستشراقية التي ترتبط بالإسلام والشرق الاوسط، وكما انه شارك في تحليل النصوص والوثائق الشرقية ودوره في نقل المعرفة والتراث الشرقي، وفي المجال نفسه لم يكن إنتاجه العلمي واسع الانتشار مقارنة بغيره من المستشرقين الاخرين، وكانت أعماله قد عكست التوجه البريطاني العام نحو الدراسة العلمية للشرق الاوسط من اجل اغراض معرفية وإدارية في آن واحد، وفي المجال نفسه تأثر سليتر بالفكر الليبرالي الإصلاحي الذي رأى ان في التعليم أداة أساسية لبناء الدولة الحديثة، ولكن ضمن إطار يخدم المصالح السياسية والاقتصادية للإمبراطورية البريطانية، وقد اكتسب خبرة عملية عن طريق عمله في مستعمرات بريطانية ومناطق نفوذ بريطانية أخرى، وان ذلك ما جعله مؤهلاً للعمل في بيئات متعددة الثقافات، وتجدر الاشارة ان سليتر توفي في لندن عام ١٩٤٢[٣].

**المحور الثاني : وصول أ. هنري سليتر الى العراق ١٩١٨–١٩٢١**

شهد مطلع القرن العشرين تحولات سياسية كبرى أدت إلى انهيار الدولة العثمانية، التي كانت تُعد إحدى أهم الإمبراطوريات في التاريخ الإسلامي، فقد دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) وهي تعاني من ضعف إداري واقتصادي وعسكري، إضافة إلى تصاعد الحركات القومية داخل ولاياتها العربية، مما جعلها غير قادرة على الصمود أمام القوى الأوروبية الكبرى، وفي مقدمتها بريطانيا[٤].

كان العراق جزءاً من الدولة العثمانية إلا أن أهميته الاستراتيجية والاقتصادية جعلته محط أنظار بريطانيا، ولا سيما بسبب موقعه الجغرافي القريب من الخليج العربي، وارتباطه بحماية الطريق إلى الهند، فضلاً عن اكتشاف النفط في منطقة الموصل، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى سارعت بريطانيا إلى تنفيذ خططها العسكرية في العراق، فأنزلت قواتها في الفاو عام ١٩١٤، ثم تقدمت تدريجياً نحو البصرة وبغداد[٥].

واجهت القوات العثمانية صعوبات كبيرة في الدفاع عن العراق بسبب ضعف الإمدادات وتراجع التنظيم العسكري، فضلاً عن قلة الدعم المحلي، وعلى الرغم من بعض النجاحات العثمانية، مثل حصار الكوت (١٩١٥–١٩١٦)، فإن ميزان القوى مال في النهاية لصالح بريطانيا، التي استطاعت احتلال بغداد عام ١٩١٧، ثم الموصل عام ١٩١٨ بعد انتهاء الحرب[٦].

أدى سقوط الدولة العثمانية إلى إنهاء الحكم العثماني في العراق وفتح الباب أمام السيطرة البريطانية، التي فرضت نظام الانتداب بموجب قرارات عصبة الأمم، وقد مثّل الاحتلال البريطاني مرحلة جديدة في تاريخ العراق الحديث، اتسمت بظهور الوعي الوطني، واندلاع الثورات الشعبية، رفضاً للهيمنة

الأجنبية والمطالبة بالاستقلال وهكذا شكّل انهيار الدولة العثمانية واحتلال العراق نقطة تحول مفصلية أسهمت في رسم ملامح الدولة العراقية الحديثة[٧].

بعد سقوط الدولة العثمانية واحتلال العراق من قبل بريطانيا عملت في عام ١٩١٨ على اعادة تشكيل السياسة والادارة في العراق، وفي المجال نفسه عملت بريطانيا على استقدام مجموعة من الخبراء والمستشارين[٨] وكان من ابرزهم سليتر الذي وصل إلى العراق بصفه خبير ومستشار بريطاني وليس فقط مجرد موظف بريطاني إداري، وقد عُدّ من الشخصيات التي امتلكت رؤية واضحة لإصلاح وتطوير النظام في العراق، وفي المجال نفسه قام سليتر على نقل التجربة الادارية البريطانية وتكييفها مع الواقع العراقي، مع مراعاته بدرجات متفاوتة الوضع الاجتماعية والثقافية المحلية[٩].

وعند وصول برسي كوكس (Percy Cox)[١٠] في تشرين الأول ١٩١٨م بصفته المقيم البريطاني في العراق سار على نفس خطط له من وزارة الهند فعمل برسي كوكس على تقسيم الوزارات كل حسب اختصاصها أو قربها من اختصاصات الموظفين البريطانيين الذين اختيروا كمستشارين لها، فوقع اختياره على سليتر ليكون مستشارا لوزارة المالية لخبرته الطويلة في شؤون الإدارة وإلمامه بتدبير أمور الوزارة المختلفة[١١].

وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة في العراق عام ١٩٢١، أصبح من المفترض على الحكومة البريطانية، ان تتخلى عن تحكمها بالأمور المالية في العراق، وتسليمها إلى أول وزير مالية يهودي عرف باسم ساسون حسقيل[١٢] (Sasson Heskel)، الذي اصبحت مهامه متابعة موظفي وزارة المالية، وكذلك الإشراف على أعمالها من تنظيم شؤون الموظفين وترفعيهم، وتخصيص الميزانية العامة، واستحصال الواردات، وصرف النفقات المالية العامة[١٣].

**المحور الثالث: أ.هنري سليتر ودوره المالي والاقتصادي في العراق١٩٢١-١٩٢٩**

**اولاً: دوره في السياسة المالية**

عندما اصبح سليتر المستشار المالي لوزارة المالية العراقية، كانت مهامه متعددة حسب لائحة التعليمات لهيأة الإدارة العراقية، وكذلك الإدارة البريطانية، والتي كان من ابرزها تدريب العراقيين بصورة تدريجية على ادارة الدوائر المالية العراقية عن طريق تقديمه النصائح في الأمور المعروضة عليه من قبل وزارة المالية العراقية، وله الحق في تقديمه المقترحات المناسبة بهدف تطوير عمل الادارة، ويأتي دور السكرتير المالي للمستشار بعد الوزير والمستشار في الأهمية ، وشغل منصب موظف بريطاني[١٤].

عمل سليتر مستشار وزارة المالية العراقية على تصنيف الدوائر التابعة لوزارة المالية كلا حسب اختصاصها، أو قربها من ذلك الاختصاص بصفة دوائر مركزية أو دوائر ملحقة، وعمل على ضم كل من مكتب الوزير ودائرة المالية[١٥].

شارك مستشار وزارة المالية سليتر مع اعضاء الوفد العراقي عندما تلقى العراق دعوة لحضور مؤتمر القاهرة في آذار ١٩٢١ ، وفي المجال نفسه ناقش سليتر مع اللجنة المالية العديد من القضايا المالية المختلفة التي كانت حول العراق منها وضع العراق الاقتصادي، وكذلك ميزانية العراق العراقية خلال المدة (١٩٢١-١٩٢٢)[١٦]، وكذلك احصاء عدد ملاك القوات البريطانية في العراق ومدى تحمل الحكومة البريطانية لجميع نفقات افراد القوات العراقية خلال ثلاثة سنوات القادمة، وفي ضوء ذلك قدم سليتر مستشار وزارة المالية الى اللجنة المالية للمؤتمر إقتراحاً حول بقاء الفائض من الاموال المتراكمة التي كان عددها (٣٠٠) روبية، التي تطالب بها الحكومة العراقية سوف تبقى في الخزانة البريطانية، وكما أن جميع مطالبات الحكومة البريطانية ضد الحكومة العراقية سوف تتغيير، مبينا ان ذلك يتطلب تقليص في عدد الموظفين الذين كانوا مشغولون في السعي نحو تحقيق مختلف الامور المتعلقة بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع في العراق، وقد سمح ذلك بتخفيض مماثل في الهيئة المالية للإدارة العسكرية، وبعد مناقشة تامه للتقرير المقدم، وافقت اللجنة على المقترح بصورة نهائية[١٧].

شكل سليتر لجنة ثانوية تألفت من مجموعة من الموظفين البريطانيين والعراقيين، وكان احد اعضائها البارزين التي ناقشت العديد من الأمور المختلفة منها بحث امكانية شراء الحكومة العراقية بعض المنشآت البريطانية التي اقامتها القوات البريطانية في العراق[١٨]، بين سليتر فيه ان هناك العديد من الممتلكات البريطانية الواجب استغلالها لخدمة الشعب العراقي، وفي ضوء ذلك تم تسليم العديد من الممتلكات إلى الحكومة العراقية من غير أي قرار يخص قيمة راس المال، وكان من أبرز تلك الممتلكات (الموانئ، وسكك الحديد، ودوائر البريد والبرق، والجسور)، وأخذت اللجنة المالية الثانوية تعمل على دراسة الحسابات بين الادارتين المدنية والعسكرية[١٩]، وعندها ادرك سليتر ان مسألة تسويتها صعب جدا ولتلافي الخلافات التي لا تنتهي، عرض إقتراح يوضح أن المصروفات المالية أو العسكرية جميعها حتى ٣١ آذار ١٩٢١ ينبغي عدها واحدة وان الفائض يجب أن يكون تابع الحكومة العراقية ، ونتج عن ذلك انشاء سجل يبدأ به العام المالي(١٩٢١-١٩٢٢)[٢٠]، ووضح سليتر أن الأرصدة المالية الفائضة التي كانت متراكمة كافة لدى الإدارة المدنية قد نشأت، لأن الجيش دفع أموالاً عن كثير من الأعمال والخدمات التي توفرها الإدارة المدنية، وفي ضوء ذلك طالب رستم حيدر[٢١]مدير الديوان الملكي بتلك الأرصدة على وفق قوانين الحرب باعتبارها سلطة احتلال وبعد مناقشات عديدة وضعت مقترحات من قبل سليتر مستشار وزارة المالية التي وافقت عليها العديد من الأمور منها تكون الحكومة العراقية المسؤولة عن أي فرق صرف بين المصروفات والمدخولات المدنية أو العسكرية في العراق[٢٢]، وكان التخلص من المصروفات الوطنية، بأسرع طريقة مناسبة وبقدر الإمكان إلى الحكومة العراقية بتقدير عادل واجبرت اللجنة المالية العراق على دفع جميع النفقات المدنية في المستقبل وإسهامها في النفقات العسكرية البريطانية ، وعلى الغرار نفسه حدد الإسهام العراقي على شكل احتياط وإما التعاون كان

واضحاً في المؤتمر بين سليتر مستشار وزارة المالية وممثل وزارة الخزانة البريطانية المستر جورج بارستو[٢٣](George Barstow)، بشان الشؤون المالية، وفي المجال نفسه اقترحت اللجنة المالية بعض المقترحات على سليتر منها فرض ضريبة الدخل، وبالرغم من موافقته عليها الا انه طالب في تأخير فرضها على العراق بسبب سوء الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي[٢٤]، قدر سليتر مجموعة من المبالغ وفق الجدول ادناه[٢٥].

| ت | اسم الجهة | المبلغ | النسبة | السنة | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | وزارة الدفاع<br>– الجيش العراقي<br>– قوة الدفاع | <br>٥٥ لك<br>٢٥٠ لك | <br>%١٠<br>%١٥ | <br>١٩٢٢ – ١٩٢٣ | أن لا يصل الجيش العراقي اكثر من (١٥٬٠٠٠) فرداً |
| ٢ | الخدمات التعليمية | ٣٠٠ لك | %٢٠ | ١٩٢٣ – ١٩٢٤ | -------- |

اوضح سليتر مستشار وزارة المالية في تقرير رفعه إلى السكرتير المالي لدار الاعتماد البريطاني ستافورد (S.E.Stafford)، الجانب المالي للإدارة البريطانية جاء فيه ان الجانب المالي في العراق من الممكن عده وجها من أوجه الادارة العامة للحكومة البريطانية ، وقد أعطى صورة تقريبية عن الإدارة المالية في العراق عدا دوائر سكك الحديد، موضحا أن العدد الكبير من الموظفين البريطانيين والهنود عملوا في العراق وحصلوا على وظائف الرئيسة ذات المردود المادي العالي في العراق ، على حساب العديد من الموظفين العراقيين الذين لم يحصلوا إلا على الوظائف الثانوية ذات الرواتب القليلة[٢٦]، ومما تجدر الاشارة اليه الى ان رواتب الموظفون البريطانيون تتجاوز أكثر من (٦٠٠) روبية فقط، مما ادى الى أثقال الخزينة المالية للدولة العراقية واصابتها بعجز مالي ، وبالتالي كان له الأثر على مستوى الخدمات التي قدمتها الحكومة[٢٧].

اجرى سليتر العديد من المحاولات للقيام بإجراء وقائي لغرض تقليل العجز في الميزانية المالية العامة خلال المدة (١٩٢٤–١٩٢٧)، وكان من ابرز تلك المحاولات هو تشكيل لجنة اطلق عليها اسم (لجنة التوفير) تكون تحت رئاسة وزير المالية ساسون حسقيل وعضوية مستشار الوزارة سليتر ، وقسمت اللجنة أعمالها في قسمين: القسم الأول يتعلق بأحداث تغيير في أعمال الدولة ، عن طريق مطالبته بتقليص عدد الموظفين العراقيين المشمولين بقانون التقاعد بصورة تدريجية، وتخفيض رواتب الضباط ذوي الرتب الصغيرة في الجيش والشرطة[٢٨]، فضلا عن تخفيضات شملت الأجانب والمخصصات المتنوعة، وكذلك النقل بالسيارات في الدوائر ومخصصات النقل للموظفين، فيما كان القسم الثاني قد

خصص لتخفيض النفقات في ميزانيات دوائر الحكومة والغائها، ووضع سليتر ضوابط محددة تسير عليها الوزارات والألوية والقائمقاميات والنواحي كافة ومن ابرزها : لا يجوز تجاوز الحصص المخصصة للوزارات والألوية[٢٩]، وكما ينبغي مراعاة تقسيم الحصة الكاملة بين الرواتب ، والمخصصات والخدمات لغرض السماح بأقل صرف ممكن على رواتب المؤسسات ، ووضح انه ليس من الضروري زيادة الحصة ضمن جميع المواد الخاصة بالمخصصات والخدمات ولا ينبغي إعادة المال للدخل في حالة كون الحصة مخصصة في ميزانية وزارة المالية العراقية، وكذلك يجب ترتيب تخمين الميزانية، وفي المجال نفسه حدد راتب رئيس الوزراء بـ (٧٠٠٠) روبية شهرياً، وراتب الوزير بـ(٣٠٠٠) روبية شهرياً، ومن المهم ان نشير اليه ان تلك الرواتب لا تخضع لآية قواعد مالية[٣٠].

خصص سليتر مستشار وزارة المالية رتب خاصة للضباط البريطانيين الرئيسين في وزارة المالية لتعينهم هناك بسبب سوء الوضع السياسي وكان الغرض من التعيين هو تجنب الرشوة وتحقيق النزاهة ولزيادة الإشراف على الشؤون المالية العراقية[٣١]، وكذلك العمل على تقليل العجز في ميزانية العراق المالية، وفي المجال نفسه اجرى سليتر مستشار وزارة المالية جهود كبيرة بشان إجراء التغييرات التي لم تقتصر على مقر الوزارة فحسب، بل شملت دوائر مالية الألوية والأقضية، حول الموضوع نفسه اشرف سليتر خلال عام ١٩٢٢ على قيام وزير المالية بتوحيد دائرتي المصروفات والواردات في دائرة واحدة تكون تحت إشراف موظف مالي أطلق عليه اسم (مأمور الشعبة)، على أن يكون مدير الشعبة ومعاونيه والمحاسبين تحت إشراف الوزير مباشرا، وكما ان الشعب المالية في الأقضية والنواحي بوزارة المالية[٣٢].

نشط سليتر بإجراءاته جميع العمليات المالية في وزارة المالية إذ ازدادت المعاملات المالية إلى أضعاف ما كانت عليه في السابق، بالاضافة الى ان اجراءاته كان لها تأثيران الاول تأثير سلبي حول زيادة التخصيصات المالية للعاملين في وزارة المالية على الرغم من أن الناحية المالية متدهورة، أما التأثير الثاني فانه كان ايجابي حول تعيين (٢٩) موظفاً بدلا الموظفين الهنود[٣٣].

أحتلت وزارة المالية المرتبة الثانية بعد وزارة الداخلية بعد التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ من حيث الأهمية، بسبب اتصالها وتداخلها الوثيق والقوي مع الوزارات والدوائر الإدارية الحكومية الأخرى[٣٤]، وقد ضم المقر العام للوزارة كلاً من مستشار وزارة المالية، وهيئة تفتيش مالي تألفت من المفتش العام وعدد من المفتشين الماليين والمساعدين تتمثل واجباتهم بإجراء المراقبة والتفتيش على جميع المسائل في الدوائر المالية وهؤلاء جميعاً مسؤولون أمام المستشار المالي للوزارة، وفي المجال نفسه اشترطت الاتفاقية المالية على تحمل العراق كافة نفقات إدارته الداخلية، بما في ذلك مرتبات المستشارين البريطانيين، ما عدا المعتمد السامي وهياة موظفيه تتحملها الحكومة البريطانية[٣٥].

برزت خلافات واسعة بين الجانبين العراقي والبريطاني، بسبب عدم وجود قضايا محددة للاستشارة من حيث الاستشارة المالية، وبهذا الصدد أوضح المعتمد السامي برسي كوكس وجهة نظره

حيال ذلك الخلاف وبين ان تكون الاستشارة في القضايا المالية المهمة، وعليه ارسل بيرسي كوكس السكرتير المالي للمعتمد السامي ستافورد إلى سليتر[٣٦]، وقام بتحديد الأمور التي تستوجب الاستشارة المالية حولها التي تعلقت بالميزانية السنوية والاقتراحات المتعلقة بوضع رسوم جديدة أو زيادة الرسوم القديمة أو الغائها أو الاستثناء من دفع الرسوم والاقتراحات المتعلقة بالبحث عن واردات الأراضي وتخمينها وتحصيلها[٣٧]، وكذلك الاقتراحات المتعلقة بتخمين وتحصيل الرسوم الميرية ورسوم الري والبحث عنها كذلك المتعلقة بإدارة الكمارك والمكوس وتخفيض المصاريف، وعمل صنوف مهمة جديدة من المصاريف بما في ذلك المشاريع المهمة في الاشغال العمومية والري والعفو عن مبالغ جسيمة مستحصلة للحكومة والامتيازات واقراض الحكومة أو الاستقراض منها وبيع أو وهب أملاك الدولة الواسعة الثمينة أو بتأجيرها إلى مدة أكثر من خمس سنوات ومسألة التزام الاراضي، وفي حقوق الملاك والملتزم وأمثالها وتنظيم جميع المؤسسات العائدة إلى الأمور المالية والواردات وتعديل طريقة تخمين وجباية الرسوم[٣٨]، وكما انه عمل على توضيح طريقة الاستشارة التي يجب أن تتم بإن يبلغ المعتمد السامي عن طريق المستشار المالي للوزارة بجميع الأدوار المهمة التي تمر بها المشاريع ، او الاقتراحات المالية منذ بدايتها، وبسرعة على أن تصل الأخبار إلى المعتمد السامي من دون تأخير لكي تتيح له وقتاً كافياً لإبداء اقتراحاته أو إضافة أمور جديدة، فعلى سبيل المثال[٣٩]، إذا قررت وزارة المالية التحقيق في مسألة هامة فيجب إخبار المعتمد السامي حالاً بأمرها والمبادئ التي سيجري عليها والنقاط الهامة التي سيتوجه التحقيق إليها بشكل يسمح له بوقت كاف لإبداء اقتراحات أو إضافة أمور أخرى، ثم يجب أن يخبر بالتقرير التمهيدي الذي يعده الضابط المحقق، وبعدها يزود برأي الوزارة في ذلك التقرير قبل رفعه بشكل اقتراح لعرضه على مجلس الوزراء، وطلب من رئيس الوزراء إصدار تعليمات إلى الوزراء بشان ذلك[٤٠]، أدت إلى إستياء الملك فيصل الأول[٤١] لأن ذلك يؤدي إلى تأخير غير مرغوب فيه، ولاسيما وان العراق كان دولة الناشئة لها كثير من الالتزامات المالية ، وبهذا الصدد عمل على ارسال وجهة نظره إلى المعتمد السامي بشأن ان يقوم ديوان مجلس الوزراء العراقي بإبلاغ المعتمد السامي في الأمور المالية المهمة[٤٢] مما كان له أثر في حدوث خلاف بين الجانبين العراقي والبريطاني بشان المشورة المالية وعلى اساس ذلك قدم سليتر مستشار وزارة المالية اقتراحاً، لتسوية قضية المشورة تعلق بإصدار رئيس الوزراء العراقي منشوراً إلى جميع المستشارين البريطانيين نص على أن يقوموا في حالة المداولة مع أحد الوزراء بصدد مسألة من المسائل المهمة المراد عرضها على مجلس الوزراء بأخبار المعتمد السامي البريطاني، بذلك بشكل يتيح له أبداء رأيه فيها[٤٣]، وعليه ايضاً ان يطلع وزيره على ما قد يبينه المعتمد السامي البريطاني من الآراء، أما إذا اختلفت آراء المعتمد مع آراء الوزير فعلى المستشار أن يبلغ رئيس الوزراء بما دار بشأن تلك المسألة قبل عرضها على المجلس وبعد ذلك، وافق الملك فيصل الاول على حدود الاستشارة المالية التي وضعها السكرتير المالي للمعتمد السامي البريطاني ووافق المعتمد السامي

البريطاني على المقترح على شرط وضع عبارة قبل أن يتقرر الشكل الذي ستعرض به الاقتراحات على المجلس بدلاً من عبارة قبل عرضها على المجلس[٤٤]، لأنه من وجهة نظره الأولى تبين ان الحكومة العراقية قد بلورت الموضوع المراد بحثه ثم تعرضه على المعتمد السامي، أما العبارة الثانية تكون الحكومة العراقية ملزمة بإخبار المعتمد السامي بمجرد شروعها بموضوع معين، أي يفقدها أية صيغة استقلالية ويجعلها هياة مسؤولة امام المعتمد السامي البريطاني وليس امام الملك فيصل الاول أو رئيس الوزراء العراقي[٤٥].

**ثانياً: دوره في اصدار العملة**

كانت الروبية الهندية العملة المتداولة في العراق منذ احتلال القوات البريطانية لواء البصرة اذ وجد البريطانيين في الروبية الهندية افضل من الليرة العثمانية، كما كان للدوافع السياسية أثراً في أتباع بريطانيا ذلك الأسلوب ، المتمثل برغبتها في جعل لواء البصرة العراقي اشبه بمستعمراتها في الهند، وكان لسوء تعرض الحكومة البريطانية دور في تردي الوضع المالي في العراق نتيجة لسحب الموجودات النقدية من العراق[٤٦]، وتحويلها الى المستعمرات الهندية وعليه أتفق كل من السير جورج بارستو ممثل الخزانة البريطانية وسليتر مستشار وزارة المالية، على عدم تغيير العملة الهندية التي تم تداولها في العراق، فضلاً عن تسديد ديون البنك العثماني الامبراطوري، بالمقابل عمل سليتر على تقديم مقترح بشأن تحويل الديون العراقية الى الاسترليني حوالات نقدية وغير ذلك بسعر الصرف في يوم التعامل التجاري ، وقد وافق ممثل الخزانة البريطانية وأوصى بان تقرر وزارة المستعمرات سعر التحويل بإعلام العراق بالأسعار في مدد معينة على سبيل المثال كل أربعة عشر يوماً[٤٧]، وعلى اساس ذلك لم يتخذ أي أجراء بشأن العملة اعترضت القوى الوطنية العراقية بشدة على وضع الروبية الهندية في العراق عام ١٩٢٢، وطالبوا بإصدار عملة خاصة بالعراق تمثل سيادة العراق وعدها رمزاً من رموز الاستقلال الاقتصادي المتمم للاستقلال السياسي ، ووفقاً للمادة (١٠٧) من القانون الأساس (الدستور) بأن يقر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون (١)، أخذت القوى الوطنية العراقية توجه اللوم لسليتر مستشار وزارة المالية العراقية، لأنه حال دون تحقيق مشروعهم حول انشاء عملة خاصة بهم، لأنه جزء من الاستقلال السياسي، الذي يحقق النهضة الاقتصادية والتقدم للبلاد، رد سليتر على تلك الاتهامات عن طريق تقديمه تقريراً عن المشاكل المالية بصورة عامة، ونوع العملة على الخصوص، أوضح فيه تلك المشاكل[٤٨]، وفي عام ١٩٢٣ عصفت بالعراق ازمة مالية، إذ غطت جيوش الوفاق نفقاتها نتيجة العجز الحاصل فيها من الأوراق النقدية لشراء ما يقتضي من داخل العراق أخذت الأوساط الرسمية تقف الى جانب مطالب القوى الوطنية بإيجاد عملة وطنية، فضلاً عن الأضرار المالية التي تكبدتها الموازنة العراقية بسبب نقل النقود العراقية الى الهند بدلاً من أن تستفيد منها الموازنة العراقية[٤٩].

ونتيجة لإصرار القوى الوطنية على اصدار عملة عراقية، وصلت الى العراق بعثة بريطانية عام ١٩٢٥ لدراسة وضع العراق المالي تحت رئاسة السير ادوارد هلتن يونغ [٥٠] (Hilton Young .r.)، والذي عمل معه مستشار وزارة المالية قرنون (Vernon)، وكانت اللجنة تنوي الابقاء على الوضع المالي في العراق على ما هو عليه، لأن تداول الروبية الهندية كسبت ثقة معظم العراقيين، وان ايه تغيير يطرأ عليها سوف تسبب كارثة مالية في البلاد، وعليه يجب الابقاء على نظام الروبية الهندي لذلك عارضوا المشروع العراقي بشأن استحداث عملة وطنية وبنك أهلي عراقي[٥١].

أصر سليتر على التعاون مع الحكومة العراقية على استحداث العملة بسبب اصرار العراقيين عليها، فأقترح في المادة خمسين من تقريره أن النقد الوطني الوحيد الذي اصبح التفكير في إستحداثه هو انشاء روبية عراقية تقدمها حكومة الهند أو روبية عراقية مبنية على نظام النقد البريطاني تقدمها الحكومة البريطانية ، وانشاء نقود بريطانية تكون على كلا الوجهين فيها، وان ذلك الامر يُكلف العراق نفقات كبيرة جدا وحتماً ينجم عنه ضرر مالي، فضلا عن ذلك إذا نظرنا في مسألة تبديل الروبية الهندية بنوع من نوعي الروبية المذكورة إرضاء للشعور الوطني العراقي ، كان التبديل أسميا لا حقيقياً ، لذا نرى لا فائدة من إحداث التغيير للتعويض عن الأضرار الكبيرة[٥٢].

قدم المستر قرنون تقرير سري حول موضوع العملة الروبية في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥، الى ساسون حسقيل وزير المالية العراقية وسليتر مقترحا على العمل مع إدارة بنك إيسترن أوف أنكلند ( Eastern of England Bank) البريطاني، بشأن استحداث عملة عراقية جديدة، أوضح في ذلك التقرير أنه تداول مع البنوك الثلاثة، ومع أشخاص آخرين ماليين وتجاريين بين فيه ان تداول العراقيين للروبية غير مستديم لذلك يجب الاعتماد على العملة الاجنبية[٥٣].

كما توصل قرنون إلى نتيجة اخرى بشان العملة بينت أن الوقت غير مناسب لأحداث تغييرات في العملة العراقية، لمعالجة تلك التصورات، وأكد انه في حالة أقدام الحكومة على أصدرا العملة الوطنية العراقية، فيجب قيام الحكومة العراقية الاحتفاظ بمال احتياطي لدى لجنة مستقلة تماماً عن الحكومة العراقية ، واكد على استحداث لجنة جديدة سميت (لجنة العملة العراقية) يكون اعضائها وزارة المستعمرات البريطانية وتكون تحت إشرافها المباشر، ويكون مقرها في بريطانيا[٥٤].

**ثالثاً: دوره الاقتصادي**

تشكلت الحكومة العراقية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ – ٢٣ آب ١٩٢١ وبعدة مدة وجيزة فاتحت شركة النفط الأنكلو–فارسية وزارة المالية العراقية بشان العمل على حفر كشروع سدة الفاو العراقية، وعليه عقد اجتماع للتداول بذلك المشروع اجتمع فيه مستشار وزارة المالية سليتر مع مدير ميناء البصرة العقيد جيرالد وارد (Gerald Ward) لمناقشة الأمور المطروحة بذلك الشأن، وأقترح سليتر في الاجتماع بأن تقوم إدارة الميناء بالإشراف على تنفيذ المشروع ، على أن تتحمل الشركة تكاليف نفقات العمل

بإقراض إدارة الميناء مبلغاً مناسباً لتنفيذ المشروع، على شرط سداد القرض عن طريق اصدار عدد من الأسهم ، في حين تقدم البحرية البريطانية الخبرة والإستشارة الهندسية حول ذلك الامر، ونتيجة لذلك وافقت الشركة مبدئياً على مقترحات سليتر ، باستثناء تسديد القرض عن طريق الأسهم المالية، إذ أدعت الشركة عدم وجود أي ضمان لتسديد القرض على تلك الطريقة، وبسبب أهمية المشروع وافقت الشركة على تنفيذه(٥٥).

أرسلت تلك المقترحات إلى الحكومة العراقية ووفق ذلك تم تشكيل لجنة في ٢١ آذار ١٩٢١ برئاسة عبد اللطيف المنديل وزير التجارة وعضوية سليتر مستشار وزارة المالية وممثلين عن الشركة البريطانية، حاول سليتر اضافة طابع قانوني للحكومة العراقية على المشروع ، لذا تقدم باقتراح قيام الحكومة على إدارة المشروع والإشراف عليه بشكل رسمي ، غير أن الاقتراح قوبل بالاعتراض بشكل مباشر من قبل ممثل شركة النفط الأنكلو – فارسية سلايد (E. Slade) الذي أقترح تأليف مجلس إدارة ضم ممثل عن الحكومة العراقية ، وممثلاً عن ادارة الميناء، وممثلاً عن الشركات التجارية ، وممثلاً عن شيخ المحمرة ، وأخر عن الشركة (الأنكلو–فارسية)، وقد حظي الاقتراح بموافقة الجميع، إلا أن المفاوضات توقفت دون التوصل إلى نتيجة ، بسبب عدم الحصول على الأموال الكافية لتسديد المشروع، وعدم الاتفاق على الفوائد المترتبة عليه(٥٦).

قام المعتمد السامي البريطاني برسي كوكس بالتوسط بدلا عنها لأخذ موافقة الحكومة العراقية بإعادة الكشف من جانبها لتنفيذ المشروع مباشرة، فأرسل المعتمد السامي إلى مجلس الوزراء مذكرة بين فيها أن العمل ذلك المشروع يشوبه المخاطر ولابد للحكومة العراقية أن تتريث للعمل به، واقتراح سليتر البدء بالمشروع لذلك قرر المجلس مفاتحة وزارة المستعمرات الأرسال ذوي الاختصاص الذين سيقومون بعملية الكشف والشركات التي ينتمون إليها، وأشترط مجلس الوزراء تعيين عضوا من جانب الحكومة العراقية في اللجنة، ويبدو ان هناك اختلاف في الآراء بشان البت في الموضوع والعمل على تحقيقه(٥٧).

طالبت اللجنة التي أرسلت من وزارة المستعمرات أن تقوم الشركة (الأنكلو–فارسية) بتغطية المشروع مالياً من خلال منح قرض مالي للحكومة العراقية بمقدار (٥٠٠,٠٠٠) جنيه أسترليني ، بفائدة (٦%) ، ولمدة (١٢) عاما مع منح الحكومة العراقية ، الحرية الكاملة في تسديد القرض قبل انتهاء المدة المتفق عليها ، وقد حظيت تلك الاقتراحات بموافقة ساسون حسقيل وزير المالية، وفي ٩ آذار ١٩٢٥ وقع كل من الحكومة العراقية مع إدارة الشركة (الانكلو– فارسية) الأتفاقية على تنفيذ المشروع ، وقد بدأت الشركة بأعمال الحفر حتى قبل حصولها على الموافقة الأصولية لأهمية المشروع، وحصل العراق بموجب تلك الاتفاقية على مبلغ قدره (٤٦٤,٤٠٠)، جنية أسترليني من شركة (الانكلو– فارسية)(٥٨).

وتجدر الاشارة كان لخوف سليتر دور كبير في شراء مشاريع سكك الحديد وبهذا الصدد قدم مذكرة إلى الحكومة العراقية في كانون الأول ١٩٢٢ ، أكد فيها رغبة الحكومة البريطانية على بيع سكك

الحديد بموجب قاعدة البيع بالأقساط ، ابتداء من اليوم الأول من نيسان ١٩٢٣، والسبب في ذلك كان نابع من حاجة الحكومة البريطانية للسكك الحديد بعد انتهاء العمليات العسكرية في العراق، وحدد قيمة السكك الحديد بـ (٤٥,٤٨٠,٦٤٧) روبية، فضلاً عن ذلك قيمة ما أنفقته في مدة التقدير، وقيمة بعض المواد الإنشائية في مخازن السكك الحديد والتي قدرت بـ (١,٠٥٧,٥٩٣) روبية[٥٩]، نظرت الحكومة العراقية الى الارتفاع التي طالبت مقابل السكك مبالغ فيها، وان الحكومة البريطانية كشفت عن الموضوع دون دراسة مسبقة ومن دون علمها وموافقتها المبدئية عليها[٦٠].

قدم المستشار سليتر وزارة المالية مقترح بسبب الظروف المالية الصعبة التي حصلت في العراق، وعدم تمكنه من شراء السكك الحديدية أن تقوم أحدى الشركات بشراء السكك من الحكومة البريطانية، على أن تستحصل تلك الشركة امتيازاً لتشغيلها في العراق، كما يكون لحكومة العراق دورا في إدارتها[٦١].

وضعت الحكومة البريطانية شروط عدة مقابل نقل ملكية السكك الحديدية الى العراق والتي كان من ابرزها: تسديد ثمن السكك الحديد الأساسي على مدة أقصاها (٢٥) عام ، وان يكون العراق الخيار بتسديد المبلغ في مدة أقصر إذا سمحت له أحواله المالية ، ويعد الثمن الأساس ما جاء في تقدير الخبير البريطاني وأن يتم تسديد الثمن مع الفائدة على سعر التحويل ، وبعد تسلم مجلس الوزراء العراقي الشروط عقد جلسة لمعرفة كيفية معالجة عجز السكك الحديد المتوقع حصوله في حالة تسلم الحكومة العراقية لها ، وتعيين شكل المراقبة على إدارتها أو حين تشغيلها عن طريق الشركات[٦٢]، ولذلك قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة ضمت في عضويتها كلاً من ناجي السويدي[٦٣] وزير العدلية ، وساسون حسقيل وزير المالية ، وياسين الهاشمي[٦٤] وزير الأشغال والمواصلات وويتلي (Weatly) مستشار وزير الأشغال والمواصلات ، فضلاً عن سليتر مستشار وزارة المالية، وعلى اللجنة ابداء رأيها في تقدير الخبير البريطاني[٦٥].

رفعت اللجنة الوزارية تقريرها إلى مجلس الوزراء العراقي في ١٣ حزيران ١٩٢٣ ، الذي أتخذ فيه كل من ياسين الهاشمي وناجي السويدي رأياً موحداً ، حينما اقترحا أن يطلب العراق من الحكومة البريطانية الموافقة على جعل تسديد قيمة السكك الحديد في الأعوام الخمس الأولى على قدر ما تسمح به إيرادات السكك فقط، وأن تخصص أية زيادة ناشئة من إيرادات السكك للأعوام الخمسة المذكورة لدفع قسم من الدين الأصلي ، على أن لا تستوفي أية فائدة منها[٦٦]، وأكدت اللجنة في تقريرها بتعهد الحكومة العراقية إذا وجدت بعد انتهاء الأعوام الخمسة الأولى بأنها في وضع مالي جيد، وباستطاعتها الاستمرار على تشغيل سكك الحديد، فحينئذ تقوم بدفع المبلغ السنوي لاستهلاك الدين المتبقي وفوائده من الواردات العمومية ، ولكن من دون استيفاء للفائدة على ما دفع من أجل الدين في الأعوام الخمسة الأولى[٦٧].

أما رأي سليتر فعلى الرغم من أنه وافق على عدم دفع الحكومة العراقية أي شيء في السنوات الخمسة الأولى من إيرادات السكك فقط ، إلا أنه رفض الاقتراح الأخير إذ أنه أستبعد موافقة حكومته على عدم استيفاء الفوائد عن المدة المذكورة الا انهم لم يتوصلوا إلى نتيجة محسومة بذلك الشأن(٦٨).

قدم مستشار وزارة المالية اقتراحا إلى الحكومة العراقية في محاولة منه لأقناع الحكومة العراقية بمنح إدارة السكك الحديد قرضاً قيمته (٥٠٠٬٠٠٠) روبية بفائدة (٦,٥%) موضحا لهم المقاصد التجارية، والمنافع الاقتصادية وراء بناء سكة حديد (الهندية كربلاء)، وأوضح أن بناء ذلك الخط سيؤدي إلى زيادة في المدخولات بمقدار (٤٠٠٬٠٠٠) روبية في العام، كما أوضح بأن نفقات أنشائه ستكون قليلة، فوافقت الحكومة العراقية بناءً على اقتراحه(٦٩).

عندما وصلت البعثة المالية برئاسة هلتون يانغ إلى العراق، وضعت اللجنة اقتراحاتها لنقل ملكية سكك الحديد للحكومة العراقية ، ونصت على انه يجب نقل ملكية السكك إلى هياة خاصة تسمى (شركة التعاون) ويجب أن تصبح الاخيرة مالكة للسكك الحديد والمسؤولة عن إدارتها الشركة من ثلاثة مدراء تعينهم الحكومة العراقية ومن مديرين أثنين تعينهما الحكومة البريطانية ، ويتكون رأسمال الشركة من (٥٠٬٠٠٠٬٠٠٠) روبية ، قسم على حصتين بالتساوي تكون ملك الحكومتين البريطانية والعراقية، وأعترض المعتمد السامي البريطاني على تقرير البعثة(٧٠).

قدمت فيه البعثة تقريرها إلى وزير المالية ، لفت نظر مستشار الوزارة قرنون فيما له علاقة بالاتفاقية المالية بعض الأمور التي كانت رهن المناقشة آنذاك بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، ولما كانت تلك الأمور ذو صلة بالوضع المالي وبالتوازن المالي في المستقبل فلم تر البعثة من ابداء نظرها في تلك الأمور وابداء ما تراه مناسباً ، إذ وجد قرنون ، أن تسعيرة المرافق العامة المنقولة إلى حكومة العراق من جانب حكومة بريطانيا حددتها المادتين (٥-٦) من الاتفاقية المالية بمبلغ مالي قدره (٩٤٠,٩٥٤٠) لك ، وكان المعتمد السامي البريطاني قد أقترح على الحكومة البريطانية أن يتم تخفيض (١٨) لكاً من المبلغ ، وقد وافقت وزارة المستعمرات ، ووزارة المالية على التخفيض على شرط أن تقبل الحكومة العراقية بتصفية بعض الطلبات المستحقة عليها للحكومة البريطانية(٧١).

اصرت الحكومة العراقية على نقل السكك الحديد إلى الحكومة العراقية، وبهذا الصدد قدم محمد امين زكي(٧٢) وزير الأشغال والمواصلات وياسين الهاشمي وزير المالية عام ١٩٢٧ مذكرة مشتركة إلى الحكومة العراقية اوضحا فيها أن الحكومة البريطانية غير مالكة لسكك الحديد وان مسالة تشغيلها يجب ان تكون بيد الحكومة العراقية ونظراً لعدم قيام بريطانيا بتحديد شروطها للتخلي عن السكك للحكومة العراقية ، طالبو الوزيران العراقيان من بريطانيا ايضاح الشروط بشكل صريح للحكومة العراقية(٧٣).

ردت الحكومة البريطانية بعدم تقديم أي عون مالي للسكك الحديد ، وعرضا شروط حكومتهما لنقل السكك، بعد السعر (٢٥,٠٠٠٬٠٠٠) روبية ديناً للحكومة البريطانية ، وأن يستمر على نظام الإدارة

إلى أن يتم البت في شروط دفع المبلغ المذكور، ونتيجة لذلك أقترح مستشار وزارة المالية اللجوء إلى التحكيم، فوافقت الحكومة العراقية عليه(٧٤).

قدم يوسف غنيمة وزير المالية تقريراً إلى حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٨ بصدد خطته المالية ، اقترح فيه شراء الحكومة العراقية السكك الحديد بمبلغ لا يتجاوز (٧,٧٩٥,٠٠٠) روبية(٧٥)، وتطبيقاً لذلك طلبت الوزارة من يوسف غنيمة ان يحضر اقتراحات الحكومة العراقية مؤكداً اصرار حكومته على تحمل العراق كافة المسؤوليات المالية بما فيها ما يستجد من ديون تعود الى شركة سكة حديد بغداد(٧٦).

وعلى اثر ذلك شكلت الحكومة العراقية لجنة للنظر في قضية السكك الحديد على اساس وجهات نظر المستشارين البريطانيين وشروط الحكومة البريطانية ، كان للتزام الحكومة البريطانية بإلزام العراق بأعباء مالية لا يستطيع العراق تحملها وراء فشل اللجنة ومن ثم الوزارة التي قدم استقالتها عبد المحسن السعدون في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩(٧٧).

**الخاتمة :**

بعد البحث والكتابة في موضوع أ. هنري سليتر ودوره في العراق حتى العام ١٩٢٩ يتضح لنا ما يأتي :

١- أن تأثير سليتر لم يكن محصورًا في إدارة الشؤون المالية فقط، بل امتد ليشكّل أحد أعمدة النفوذ البريطاني داخل مؤسسات الدولة العراقية الحديثة.

٢- أسهمت سياسة سليتر المالية في فرض قيود صارمة على القرار الاقتصادي الوطني، وربط العراق بمنظومة المصالح البريطانية عبر القروض، والالتزامات المالية، والسيطرة على الإيرادات العامة.

٣- على الصعيد السياسة المالية مكّنت سلطة سليتر المالية من التأثير المباشر في تشكيل السياسات الحكومية وإضعاف دور المؤسسات الدستورية، ولاسيما مجلس النواب، الأمر الذي أثار معارضة وطنية واسعة وعدّ وجوده تجسيدًا للاستقلال الشكلي الذي رافق مدة الانتداب.

٤- ان تجربة المستشار المالي الاجنبي سليتر تمثل نموذج واضح لكيفية توظيف الأدوات المالية لتحقيق أهداف سياسية استعمارية، وتكشف في الوقت نفسه عن جذور الإشكاليات الاقتصادية والسياسية التي واجهت الدولة العراقية في بداياتها.

**الهوامش:**

(1)Winstone, the letters of Gertrude Bell, selected and Edited by lady Bell, London, 1927, pp.232-233.

(٢) سنت جون فيلبي، ايام فيلبي في العراق، دار الكشاف للنشر، بيروت، ١٩٥٠، ص٤٧.

(3)Dean A.H. Slater, Financial Expert, Dictionary of Welsh Biographies, at the following link: bioography.wales.

(٤)ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ -١٩٥٠، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج ١، بغداد، ١٩٨٨م، ص ١٤٤ ؛ فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩م، ص٤٤.

(٥)سر ارنلدتي ويلسون ، بلاد ما بين النهرين ، ت : فؤاد جميل ، ج١، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ١٠٣ ؛ جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩١٨م، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٧١م، ص ٤٧.

(٦)سر ارنلدتي ويلسون ، المصدر السابق ، ص٣٩.

(٧)ايناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٩ ، دار عدنان للنشر، بغداد، ٢٠١٤، ص٥٨٤-٥٨٥.

(٨)جيرترود لوثيان بيل، المصدر السابق، ص ١٧ – ١٨.

(٩)سنت جون فيلبي، المصدر السابق، ص٤٧-٤٨.

(١٠)برسي كوكس : ولد في لندن عام ١٨٦٤، نشا وترعرع في لندن، تخرّج في الكلية العسكرية (ساندهيرست)، وخدم في الجيش الهندي، اصبح من أبرز رجال الإدارة البريطانية في الخليج والعراق، عمل كوكس قبل الحرب العالمية الأولى مقيمًا سياسيًا لبريطانيا في الخليج العربي، واكتسب خبرة واسعة في شؤون القبائل العربية والسياسة الإقليمية، وأثناء الحرب العالمية الأولى كان من أبرز المخططين للإدارة البريطانية في العراق بعد احتلاله من الدولة العثمانية، شغل منصب المندوب السامي البريطاني في العراق خلال السنوات (١٩٢٠-١٩٢٣)، وكان له دور محوري في تنصيب فيصل الأول، وتنظيم مؤسسات الدولة العراقية الناشئة، وصياغة العلاقة مع بريطانيا خلال الانتداب، توفي في لندن عام ١٩٣٧. للمزيد ينظر الى : صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية ازاء امراء نجد الكويت الحائل (١٩١٥-١٩٢٣) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، ٢٠١٦ ، ص١٩-٢٢ ؛ ميساء صباح حامد، برسي كوكس واثره في السياسة العراقية ، مجلة ضياء الفكر للبحوث والدراسات، عدد خاصر بمؤتمر بيروت العلمي الدولي الثاني ، ٢٩-٣٠ نيسان ٢٠٢٤، ص٣٦-٤٠.

(١١)عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد الثاني ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦، ص ٤٠٨.

(١٢)ساسون حسقيل : ولد في بغداد عام ١٨٦٠، لعائلة يهودية عراقية، درس في إسطنبول ثم في أوروبا (باريس ولندن)، وأتقن عدة لغات(العربية، التركية، الفرنسية، الإنجليزية)، شغل خلال العهد العثماني منصب عضو مجلس المبعوثان العثماني ممثلًا عن بغداد وعرف بدفاعه عن مصالح الولايات العربية داخل الدولة العثمانية، وتميز بقدراته الخطابية والقانونية، اما بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ فتولى وزارة المالية عدة مرات بين ١٩٢١-١٩٢٧، توفي في باريس عام ١٩٣٢. للمزيد ينظر الى : مير بصري ، أعلام اليهود في العراق الحديث ، دار الوراق , لندن ،

٢٠٠٦ ، ص٥٢ ؛ قسم الدراسات والبحوث ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠٠٣ ، مطبعة نور الشرق ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٩.

(١٣)الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة١٩٢٤، نظام السلطة في الأمور المالية لسنة١٩٢٤، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٤، ص١١٣-١١٦.

(١٤)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٥٣٨ ، اسماء موظفي وزارة المالية ، لعام ١٩٢١ ، و ١٧ ، ص ٢١.

(١٥)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٢٠٩٢ / ٣١١ ، ملفة الحسابات للمدة ١٥/٤/ ١٩١٩ - ١٥/١١/ ١٩٢٠ ، و ١ ، ص ٣٦ .

(١٦)ألف. دي ل.رشي، العراق في سجلات الوثائق البريطانية١٩١٤-١٩٦٦، المجلد الثاني١٩١٨-١٩٢١، ترجمة كاظم سعد الدين، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٥٢-٥٥٥.

(١٧)ألف. دي رشي، المصدر السابق، ص٥٥٢.

(18)The British Report to the League of Nations for the period 1920-1922, p. 5.

(١٩)ألف دي رشي، المصدر السابق، ص ٥٥٢- ٥٥٣.

(20)Memorandum on the Management of Public Finances in Iraq, from 1 April 1924 to 14 March 1925, Baghdad, printed at the Government Press, 1926, p. 1.

(٢١)رستم حيدر: ولد في مدينة بعلبك بلبنان عام ١٨٨٩, تنتمي اسرة رستم حيدر الى قبيلة اسد العربية, عرفت تلك القبيلة بالنضال والوطنية ضد الوجود العثماني والفرنسي اثناء الحرب العالمية وما بعدها, درس الابتدائية في مدينة دمشق, واكمل المتوسطة في المدرسة الرشدية ببغداد, ثم ذهب رستم حيدر الى الاستانة ليواصل الدراسة العليا هناك عاما ١٩٠٩, تسلم رستم حيدر منصب وزير المالية في ٩١ تشرين الاول عام ١٩٣١, للمزيد ينظر الى: عباس فرحان ظاهر الزاملي, رستم حيدر ودوره السياسي في العراق, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية بن رشد, جامعة بغداد, ١٩٩٧.

(٢٢)ألف دي رشي، المصدر السابق، ص ٥٥٧.

(٢٣)المستر جورج بارستو: ولد في بريطانيا عام ١٨٧٤، تخرّج من جامعة كامبريدج ودخل الخدمة المدنية البريطانية، خدم في وزارة الخزانة البريطانية وأصبح مسؤولًا عن خدمات الإمداد، شغل منصب ممثّل الحكومة البريطانية كمدير في شركة النفط الأنكلو-فارسية، عمل مستشار مالي إداري في العراق خلال سنوات الانتداب، وشارك في تنظيم الشؤون المالية والإدارية، وكان حلقة وصل بين الدوائر العراقية والإدارة البريطانية، توفي في بريطانيا عام ١٩٦٦. للمزيد ينظر الى :

Sir George Lewis Barstow (1874-1966), Civil Servant, Rector of Swansea University College, Dictionary of Welsh Biographies, at the following link ;biography.wales.

(٢٤)ألف دي رشي، المصدر السابق، ص ٥٦٠.

(25)Philip Graves, The Life of sir Percy Cox , London, 1941, p. 946.

(٢٦)جيرترود بيل ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦.

(٢٧)د.ك. و،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٢٤٢/٣١١، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن ميزانية ١٩٢١-١٩٢٢ المالية ، و٧، ص ٧.

The British Report to the League of Nations for the period 1920-1922 p. 4-7.

(٢٨)د.ك. و،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٢٤٢/٣١١، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن ميزانية ١٩٢١-١٩٢٢ المالية ، و٧، ص ٧.

(29)FawziA, A. El-Kaissi, Critical Aualysis of center Banking in Iraq. P. H.D., dissertation, (Economics) University of Southern California, 1957, pp. 45-48.

(30)The British Report to the League of Nations for the period 1920-1922 pp. 9-10.

(٣١)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٢/٣١١، الموظفين البريطانيين لعام ١٩٢٢، ١٩٢٢ ، و ١٠٨ ، ص ٩٩ .

(٣٢)د.ك. و ، الوحدة الوثائقية ، تقرير عن أعمال دائرة الواردات العامة للعام ١٩٢٦ المالية ، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت، ص ٢.

(33)The Official British Report submitted by the British Government to the League of Nations, concerning the state of the administration in Iraq 1926-1927, translated by the editorial staff of the newspaper Al-Alam Al-Arabi pp. 2-3.

(34)FawziA, A. El-Kaissi, op. cit., pp. 49-50.

(٣٥)صحيفة الرافدان (بغداد) ، العدد ٦ ، في ٢٤ شباط ١٩٣٠.

(36)Beter Slugglert, Britain in Iraq (1914-1932), Thaca press, London, 1967, pp. 66-67 & F.O., 371/2259, Note on the International situation in Iraq by the High commissioner,1921 , p. 9.

(٣٧)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٢٣٤/٣١١ ، كتاب السكرتير المالي للمعتمد السامي، سري، إلى مجلس الوزراء، ٢٥ حزيران ١٩٢٥، و ٨، ص ١٦.

(٣٨)د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي، (بلا. رقم)، ملفة المشورة البريطانية، كتاب المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥ و ١٥ ، ص ١٦.

(٣٩)د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، (بلا. رقم)، ملفة المشورة البريطانية، كتاب المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥ و ١٥ ، ص ١٦.

F.O., 371/2259, Note on the International situation in Iraq by the High commissioner,1921 , p. 11.

(٤٠)د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، (بلا. رقم)، ملفة المشورة البريطانية، كتاب المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥ ، و ١٥ ، ص ١٦.

(٤١)الملك فيصل الاول : ولد في مدينة الطائف عام ١٨٨٣ ، نشأ وترعرع في كنف البادية، وفي ١٨٩١ انتقل مع والده الشريف حسين الى استنبول ، وفي استنبول تتلمذ فيصل على يد مدرسين خصوصيين ، فدرس اللغة العربية وآدابها والتاريخ كما تعلم الفنون العسكرية الصرفة ، وفي ١٩٠٥ تزوج من ابنة عمه الشريفة حزيمة بن الشريف ناصر وقد

ولدت له بنتين وولد واحد (الامير ثم الملك غازي) وبعد ثورة الاتحاديين ١٩٠٨ عاد الشريف حسين الى الطائف ، وفي ١٩١٢ عاد فيصل الى استنبول ممثلاً عن والده في مجلس المبعوثان ، وفي فترة المخاض العسير الذي مرت به المنطقة العربية ١٩١٥-١٩١٦ عهد اليه والده بأكثر المهمات سرية وكانت ينتقل بين مكة ، ودمشق ، وقد توثقت صلاته بحزب العربية الفتاة بعد المجازر التي ارتكبها جمال باشا السفاح في سوريا ١٩١٦، وفي ٨ اذار نودي به ملكاً على سوريا الا ان الاطماع الغربية في سوريا حالت دون استمرار الحكومة العربية في دمشق التي سقطت بعد معركة ميسلون ٢٠ تموز ١٩٢٠ ، وفي مؤتمر القاهرة اذار ١٩٢١ رشحته بريطانيا ملكاً على العراق في محاولة اصلاح الخطأ الفادح الذي ارتكبته بحق العرب وانكارها لحقوقهم ورشحت الملك فيصل لعرش العراق ، وفي ٢٣ اب ١٩٢١ توج فيصل ملكاً على عرش العراق وظل فيه حتى وفاته عام ١٩٣٣ . للمزيد ينظر الى : عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١-١٩٣٣ ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٩-٤٧.

[٤٢]د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، (بلا. رقم)، ملفة المشورة البريطانية، كتاب الملك فيصل الأول إلى المعتمد السامي هنري دوبس في ٨ تموز ١٩٢٥، و ٣٢، ص ٣٠.

[٤٣]د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، (بلا. رقم)، ملفة المشورة البريطانية، كتاب وزارة المالية إلى مجلس الوزراء ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، و ١٤، ص ١٩.

[٤٤]جيرترود بيل ، المصدر السابق ، ص ٤٠٨.

[٤٥]د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، (بلا. رقم)، ملفة المشورة البريطانية، كتاب وزارة المالية إلى مجلس الوزراء ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ ، و ١٤ ، ص ٢٠ .

[46]Ernest Main, Iraq from Mandate to Independence, London, 1935, pp. 188-189.

[٤٧]عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٦٦، ص ٦٠.

[٤٨]سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، المطبعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٣٨، ص ٤٨٢.

[٤٩]د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٢٤٣٤/٣١١ ، قرارات مجلس الوزراء تقرير ناجي السويدي الى رئيس مجلس الوزراء ، ١٢ آيار ١٩٢٣، و ٧٥ ، ص ١١٣.

[٥٠]السير ادوارد هلتن يونغ : ولد في لندن عام ١٨٧٩ ، نشا وترعرع فيها، درس في كامبردج اصبح وزير المستعمرات البريطاني خلال السنوات(١٩٢٩-١٩٣١)، وكان له تأثير في رسم السياسة البريطانية تجاه العراق في مرحلة ما قبل الاستقلال ١٩٣٢، توفي في بريطانيا عام ١٩٦٠ . للمزيد ينظر الى :

Hilton Young, An Economic Study of Foreign Companies, University/Economic Thesis written before the war, London, 1912, pp. 87-92, 129, and 154 & Karen Arendall, Edward J. Dent, A Life of Words, Boedell Press, London, 2023, p. 73

[٥١]د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٣٦١/٣١١ ، مذكرة الخبير المالي السير قرنون إلى وزارة المالية، ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥، و ٨، ص ١٣.

[٥٢]الحكومة العراقية، وزارة المالية، تقرير البعثة المالية لعام ١٩٢٥ ، ص ٣٣-٣٢.

[٥٣]د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٣٦١/٣١١، مذكرة الخبير المالي قرنون الى وزارة المالية ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥، و ٨ ، ص ١٣.

[٥٤]د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملقة ١٣٦١/٣١١، مذكرة الخبير المالي قرنون الى وزارة المالية،٢٤ كانون الأول ١٩٢٥، و ٨ ، ص ١٣.

[٥٥]حارث يوسف غنيمة ، السياسي الأديب يوسف غنيمة ١٨٨٥-١٩٥٠ حياته آثاره عصره ، بغداد ١٩٩٠، ص٨ ؛ طالب جاسم محمد الغريب، ميناء البصرة ١٩١٥-١٩٥٦- دراسة تاريخيه، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ١٩٨٤، ص ١٠١.

[56]Hanna Batato, The Old Class, The Revolutionary Movement in Iraq. Princeton, 1978, pp. 103-106 & Majid Khadouri, In Backward Iraq: A Study in Iraqi Politics 1932-1958, London 1960, pp. 67-68.

[٥٧]الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء الصادر في تموز وآب وأيلول، سري، بغداد، ١٩٢٣، ص٨-٩.

[٥٨]د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم ملفة ١٩٢٤/٣١١، مقررات مجلس الوزراء، آذار ١٩٢٥، و ٦، ص ٤٩.

[59]Hanna Batato, op , cit, pp. 110 & The British Special Report 1920-1931, page 104.

[60]Air.8/34/04928, Report on the Middle East, Section 11. Mesopotamia, Appendix 5.

[٦١]د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٥٢٢/٣١١ مقررات مجلس الوزراء لعام ١٩٢٣، مذكرة العقيد سليتر إلى سكرتير مجلس الوزراء، يوم ٢٨-٣٠ كانون الأول ١٩٢٣، و٧، ص ٩.

[٦٢]د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٥٢٢/٣١١، مقررات مجلس الوزراء لعام ١٩٢٣، من مستشار المعتمد السامي بورديلون إلى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون حزيران ١٩٢٣، ص ٢٨.

[٦٣]ناجي السويدي: ولد في بغداد عام ١٨٨٠ لأسرة معروفة بالعلم والوجاهة، تلقى تعليمه الأولي في بغداد، ثم درس الحقوق في إسطنبول، ما أتاح له الاطلاع على النظم القانونية والإدارية الحديثة في أواخر العهد العثماني، شغل مناصب إدارية وقانونية في الدولة العثمانية، كان ناجي السويدي من الركائز الأساسية في بناء الدولة العراقية، وتولى عدة مناصب مهمة، من أبرزها: رئيس مجلس النواب العراقي ووزير العدل في أكثر من وزارة ووزير الخارجية ورئيس الوزراء لفترة قصيرة، توفي في بغداد عام ١٩٤٢. للمزيد ينظر الى : سعيد شخير الهاشمي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

[٦٤]ياسين الهاشمي : هو من ابرز رجال الدولة المهمين في عهد نشأتها ، ولد في بغداد عام ١٨٨٤، شغل مناصب ووظائف عديدة منها متصرفا للواء المنتفك عام ١٩٢٠ ووزير للمواصلات عام ١٩٢٢ ، انتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٣ ، وفي ١٩٢٤ شكل وزارته الاولى وشغل منصب وزير الدفاع الى جانب رئاسة الوزراء ، قام بتأسيس حزب الشعب في عام ١٩٢٥، عين وزيرا للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦-١٤ كانون الثاني ١٩٢٨، الف حزب الاخاء الوطني عام ١٩٣٠ ، تزعم المعارضة ضد حكومة نوري السعيد و المعاهدة العراقية البريطانية ١٩٣٠ ، الف وزارته الثانية في ١٧ اذار ١٩٣٥ وظل في الحكم الى ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ حيث اضطر الى الاستقالة على اثر انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦، توفي في بغداد عام ١٩٣٧. للمزيد ينظر الى : سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودورة في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦ ، مطبعة حداد ، ، البصرة ، ١٩٧٥ ، ص٢٤-٤٣.

[٦٥]د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٥٢٢/٣١١، مقررات مجلس الوزراء لعام ١٩٢٣، ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣، ص ٤٨.

(٦٦)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٥٢٢/٣١١، مقررات مجلس الوزراء لعام ١٩٢٣، ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣، و ٩٩، ص ١٢٧.

(٦٧)الحكومة العراقية، وزارة المالية، تقرير بشأن إدارة الأمور المالية في العراق(الاول من نيسان ١٩٢٤–نهاية آذار١٩٢٥)، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٦، ص٢–٤؛

Sir John Bogott Glubb, Britain and the Arabs in Fifty Years, London, 1959, p. 14.

(68)The British Special Report 1920–1931, p. 104.

(٦٩)الحكومة العراقية، وزارة المالية، وزارة المالية، تقرير البعثة المالية لعام١٩٢٥ التي أنتدبها وزير المستعمرات، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٥ ، ص٥–٦.

(70)The British Special Report 1920–1931, p. 104 & Majid Khadouri , op , cit, pp. 72–73.

(٧١)مذكرة الخبير المالي، السير ڤرنون الى وزارة المالية، ٢٤كانون الاول١٩٢٥، و٨، ص١٣.

(٧٢)محمد امين زكي : ولد في مدينة السليمانية عام ١٨٨٠ ، نشا وترعرع وتلقى تعليمة فيها ، دخل الاعدادية العسكرية في بغداد في عام ١٨٩٦ ، وبعد تخرجه فيها تم قبوله في المدرسة الحربية في استانبول ، وبعد تخرجه سنة ١٩٠٢ ، انضم إلى واحدة من الفرق العسكرية للجيش العثماني السادس ( التنجي اوردو) ، وكانت بغداد مقره آنذاك ، ثم دخل مدرسة الاركان العثمانية وتخرج فيها برتبة رئيس (رائد ركن) ، بعدها انتخب وزيرا للاقتصاد والمواصلات عام ١٩٣٥ ، توفي في السليمانية عام ١٩٤٨ . للمزيد ينظر الى : دليل الوزارات العراقية (١٩٢٠–٢٠٠٣) ، المصدر السابق ، ص٧٢ ؛ مير بصري, اعلام السياسة في العراق الحديث, ج٢, المصدر السابق ، ص ٣٢٢–٣٢٣.

(٧٣)مذكرة من سوان إلى محمد امين زكي وياسين الهاشمي حول السكك الحديد ١٠٠–١٩ تشرين الثاني ١٩٢٨، و ٦٠، ص ٦٥–٦٦ .

C.O. 73A/ 4614 /24, d465, letters from Iraq Diplomatic Agent to the Editon.

(٧٤)صحيفة العالم العربي ( بغداد ) ، العدد ٢٠١١ في ٢ تشرين الأول ١٩٣٠.

(75)Majid Khadouri , op , cit, pp. 79–80.

(٧٦)صحيفة العالم العربي ( بغداد ) ، العدد ٢٠١١ في ٢ تشرين الأول ١٩٣٠.

(٧٧)فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ – ١٩٣٠ ، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٦.

## قائمة المصادر

### اولا : الوثائق

١–د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٢/٣١١، الموظفين البريطانيين لعام ١٩٢٢، ١٩٢٢ ، و ١٠٨ ، ص ٩٩ .

٢–د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، (بلا. رقم)، ملفة المشورة البريطانية، كتاب المعتمد السامي إلى رئيس الوزراء ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥ و ١٥ ، ص ١٦.

٣- د.ك. و ، الوحدة الوثائقية ، تقرير عن أعمال دائرة الواردات العامة للعام ١٩٢٦ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت، ص ٢.

٤- د.ك. و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٢٤٤٤ / ٣١١ ، مقررات مجلس الوزراء لسن لعام ١٩٢٣، و ٦٤، ص ٩٢ .

٥- د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، (بلا. رقم)، ملفة المشورة البريطانية، كتاب وزارة المالية إلى مجلس الوزراء ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ ، و ١٤ ، ص١٩- ٢٠.

٦- د.ك. و،ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٢٤٢/٣١١، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن ميزانية ١٩٢١-١٩٢٢ المالية ، و٧، ص ٧.

٧- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، (بلا. رقم)، ملفة المشورة البريطانية، كتاب الملك فيصل الأول إلى المعتمد السامي هنري دوبس في ٨ تموز ١٩٢٥، و ٣٢، ص ٣٠.

٨- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٣٦١/٣١١، مذكرة الخبير المالي قرنون الى وزارة المالية ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥، و ٨ ، ص ١٣.

٩- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٢٤٣٤/٣١١ ، قرارات مجلس الوزراء تقرير ناجي السويدي الى رئيس مجلس الوزراء ، ١٢ آيار ١٩٢٣، و ٧٥ ، ص ١١٣.

١٠- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٥٣٨ ، اسماء موظفي وزارة المالية ، لعام ١٩٢١ ، و ١٧ ، ص ٢١.

١١- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٢٣٤/٣١١ ، كتاب السكرتير المالي للمعتمد السامي، سري، إلى مجلس الوزراء، ٢٥ حزيران ١٩٢٥، و ٨، ص ١٦.

١٢- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٥٢٢/٣١١ مقررات مجلس الوزراء لعام ١٩٢٣، مذكرة العقيد سليتر إلى سكرتير مجلس الوزراء، يوم ٢٨-٣٠ كانون الأول ١٩٢٣، و٧، ص ٩.

١٣- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٥٢٢/٣١١، مقررات مجلس الوزراء لعام ١٩٢٣، من مستشار المعتمد السامي بورديلون إلى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون حزيران ١٩٢٣، ص ٢٨.

١٤- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٥٢٢/٣١١، مقررات مجلس الوزراء لعام ١٩٢٣، ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣، و ٩٩، ص ١٢٧.

١٥- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم ملفة ١٩٢٤/٣١١، مقررات مجلس الوزراء، آذار ١٩٢٥، و ٦، ص ٤٩.

١٦- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٢٠٩٢ / ٣١١ ، ملفة الحسابات للمدة ٤/١٥/ ١٩١٩ - ١١/١٥/ ١٩٢٠ ، و ١ ، ص ٣٦ .

١٧- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٣٦١/٣١١، مذكرة الخبير المالي، السير ڤرنون الى وزارة المالية، ٢٤كانون الاول١٩٢٥، و٨، ص١٣.

١٨- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٣٦١/٣١١، مذكرة من سوان إلى محمد امين زكي وياسين الهاشمي حول السكك الحديد ١٠٠-١٩ تشرين الثاني ١٩٢٨، و ٦٠، ص ٦٥-٦٦ .

**ثانيا : المطبوعات الحكومية**

١- الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء الصادر في تموز وآب وأيلول، سري، بغداد، ١٩٢٣.

٢-الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة سنة١٩٢٤، نظام السلطة في الأمور المالية لسنة١٩٢٤، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٤.

٣-الحكومة العراقية، وزارة المالية، تقرير البعثة المالية لعام ١٩٢٥.

٤-الحكومة العراقية، وزارة المالية، تقرير بشأن إدارة الأمور المالية في العراق(الاول من نيسان ١٩٢٤-نهاية آذار١٩٢٥)، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٦.

٥-الحكومة العراقية، وزارة المالية، وزارة المالية، تقرير البعثة المالية لعام١٩٢٥ التي أنتدبها وزير المستعمرات، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٥.

٦- قسم الدراسات والبحوث ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠٠٣ ، مطبعة نور الشرق ، بغداد ، ٢٠٠٧.

**ثالثا : المصادر العربية**

١- ألف. دي ل.رشي، العراق في سجلات الوثائق البريطانية١٩١٤-١٩٦٦، المجلد الثاني١٩١٨-١٩٢١، ترجمة كاظم سعد الدين، بغداد، ٢٠١٢.

٢- ايناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٩ ، دار عدنان للنشر، بغداد، ٢٠١٤.

٣- جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩١٨م، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٧١.

٤- حارث يوسف غنيمة ، السياسي الأديب يوسف غنيمة ١٨٨٥-١٩٥٠ حياته آثاره عصره ، بغداد ١٩٩٠.

٥- سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودورة في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦ ، مطبعة حداد ، ، البصرة ، ١٩٧٥.

٦- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ -١٩٥٠، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج ١، بغداد، ١٩٨٨.
٧- سر ارنلدتي ويلسون ، بلاد ما بين النهرين ، ت : فؤاد جميل ، ج١، بغداد ، ١٩٦٩
٨- سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، المطبعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٣٨.
٩- سنت جون فيلبي، ايام فيلبي في العراق، دار الكشاف للنشر، بيروت، ١٩٥٠.
١٠- صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية ازاء امراء نجد الكويت الحائل (١٩١٥-١٩٢٣) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، ٢٠١٦.
١١- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٦٦.
١٢- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد الثاني ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦.
١٣- عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١-١٩٣٣ ، بغداد ، ١٩٩١.
١٤- فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ - ١٩٣٠ ، بغداد، ١٩٨٩.
١٥- فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩.
١٦- قسم الدراسات والبحوث ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠٠٣ ، مطبعة نور الشرق ، بغداد ، ٢٠٠٧.
١٧- مير بصري ، أعلام اليهود في العراق الحديث ، دار الوراق , لندن ، ٢٠٠٦ .

**رابعا : الرسائل والاطاريح الجامعية**

١- سعيد شخير الهاشمي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٢- طالب جاسم محمد الغريب، ميناء البصرة ١٩١٥-١٩٥٦- دراسة تاريخيه، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ١٩٨٤.
٣- عباس فرحان ظاهر الزاملي, رستم حيدر ودوره السياسي في العراق, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية بن رشد, جامعة بغداد, ١٩٩٧.

**خامسا : المصادر الاجنبية**

1– Memorandum on the Management of Public Finances in Iraq, from 1 April 1924 to 14 March 1925, Baghdad, printed at the Government Press, 1926, p. 1.
2- Dean A.H. Slater, Financial Expert, Dictionary of Welsh Biographies, at the following link: bioography.wales.

3- Winstone, the letters of Gertrude Bell, selected and Edited by lady Bell, London, 1927.
4- Sir George Lewis Barstow (1874-1966), Civil Servant, Rector of Swansea University College, Dictionary of Welsh Biographies, at the following link ;biography.wales.
5- Philip Graves, The Life of sir Percy Cox , London, 1941.
6- The British Report to the League of Nations for the period 1920-1922.
7- FawziA, A. El-Kaissi, Critical Aualysis of center Banking in Iraq. P. H.D., dissertation, (Economics) University of Southern California, 1957.
8-The Official British Report submitted by the British Government to the League of Nations, concerning the state of the administration in Iraq 1926-1927, translated by the editorial staff of the newspaper Al-Alam Al-Arabi.
9- Beter Slugglert, Britain in Iraq (1914-1932), Thaca press, London, 1967.
10-F.O., 371/2259, Note on the International situation in Iraq by the High commissioner,1921.
11- Ernest Main, Iraq from Mandate to Independence, London, 1935
12- Hilton Young, An Economic Study of Foreign Companies, University/Economic Thesis written before the war, London, 1912.
13-Karen Arendall, Edward J. Dent, A Life of Words, Boedell Press, London, 2023.
14- Hanna Batato, The Old Class, The Revolutionary Movement in Iraq. Princeton, 1978.
15- Majid Khadouri, In Backward Iraq: A Study in Iraqi Politics 1932-1958, London 1960.
16- The British Special Report 1920-1931.
17- Air.8/34/04928, Report on the Middle East, Section 11. Mesopotamia, Appendix 5.
18- Sir John Bogott Glubb, Britain and the Arabs in Fifty Years, London, 1959.
19- C.O. 73A/4614/24, d465, letters from Iraq Diplomatic Agent to the Editon.

**سادسا : الدوريات**

**أ-البحوث**

١- ميساء صباح حامد، برسي كوكس واثره في السياسة العراقية ، مجلة ضياء الفكر للبحوث والدراسات، عدد خاصر بمؤتمر بيروت العلمي الدولي الثاني ، ٢٩-٣٠ نيسان ٢٠٢٤.

**ب-الصحف**

١-صحيفة العالم العربي (بغداد) ، العدد ٢٠١١ في ٢ تشرين الأول ١٩٣٠.